الديمقراطية المفقودة

رؤية حقوقية حول مصادرة الحق السياسي في البحرين

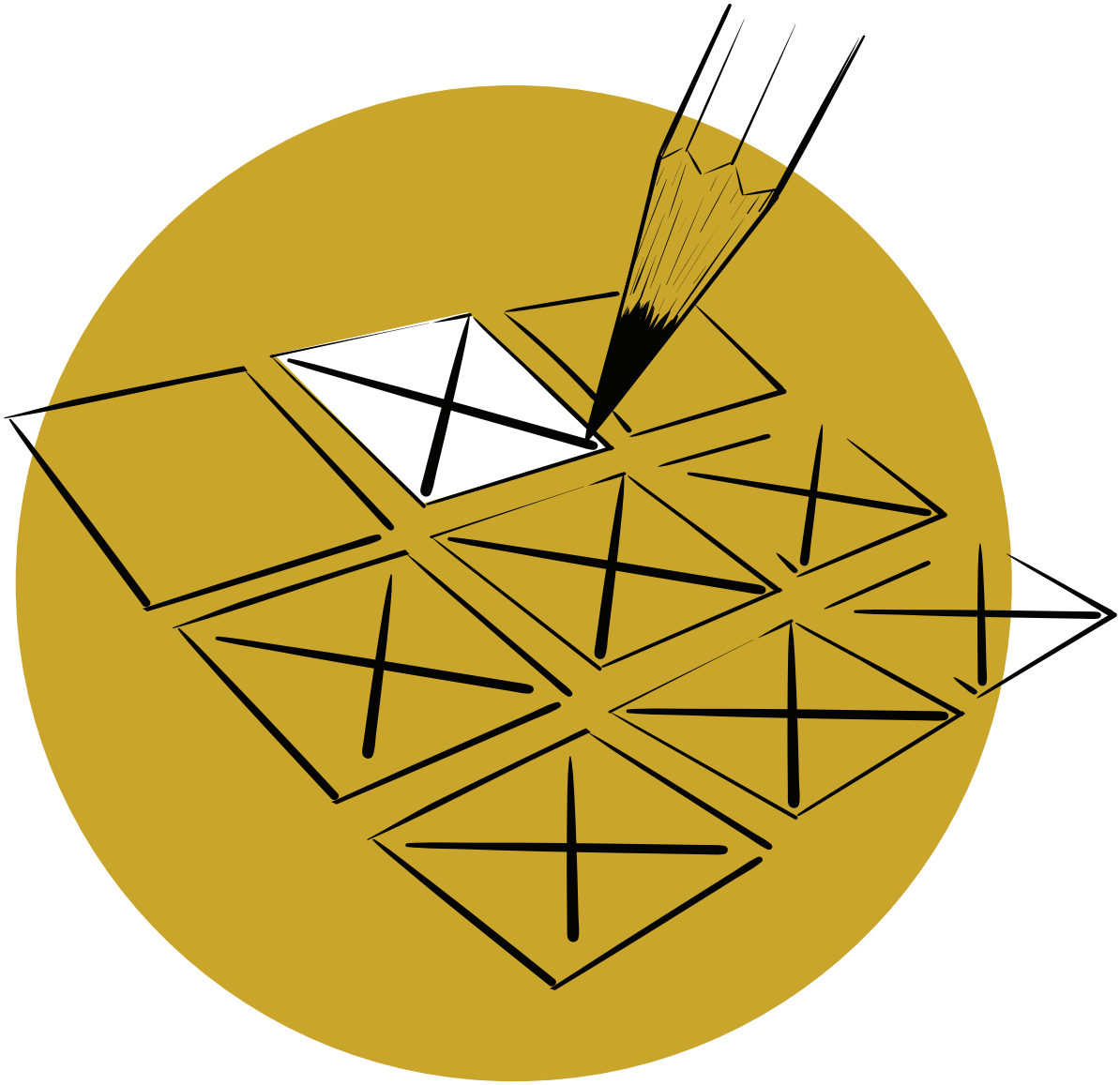

تقرير لمنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان
بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

سبتمبر 2023

الديمقراطية المفقودة: رؤية حقوقية حول مصادرة الحق السياسي في البحرين

تقرير لمنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

سبتمبر 2023

Salam
For Democracy and Human Rights

الفهـــــرس

٠٥ | مقدمة
٠٦ | الإطار القانوني
٠٧ | تحديات الممارسات الديمقراطية في الفضاء السياسي
٠٧ | التجربة الانتخابية التشريعية الأخيرة – انتخابات ٢٠٢٢ الصورية
١٠ | حل الجمعيات السياسية المعارضة
١١ | اضطهاد النواب السابقين
١٣ | اغلاق الفضاء المدني
١٣ | التضييق على الجمعيات الأهلية
١٥ | قمع حرية الرأي والتعبير
١٦ | التوصيات

الخلاصة

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية الذي يحتفل به العالم في ١٥ أيلول/ سبتمبر من كل عام ، تستعرض منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان تقريرها بعنوان: «الديمقراطية المفقودة: رؤية حقوقية حول مصادرة الحق السياسي في البحرين».

تنتهك حكومة البحرين التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ودستورها عبر سلسلة من الإجراءات التعسفية التي تشكل العائق الأساسي للإصلاح الديمقراطي في البلاد. في هذا الشأن ، يسلط التقرير بإيجاز الضوء على تحديات الممارسات الديمقراطية في الفضاء السياسي والمدني البحريني ، خاصةً عبر الانتهاكات التي حصلت في انتخابات البحرين التشريعية عام ٢٠٢٢ ، من حيث التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية ، عزل المعارضة من خلال قوانين العزل السياسي ، ومنع المراقبة المستقلة لهذا الاستحقاق.

كما استذكر التقرير حل الجمعيات السياسية المعارضة ، وأبرزها حل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية سنة ٢٠١٦ ، وحل جمعية «العمل الوطني الديموقراطي» («وعد») المعارضة سنة ٢٠١٧ ، حيث تم من خلال هذه الممارسات القضاء على العمل السياسي المنظم في البحرين الذي يمثل ركيزة أساسية للديمقراطية.

وثقت «سلام» أيضا ، تعرض ١٥ نائب سابق اغلبهم من جمعية الوفاق الى سلسلة مقلقة من انتهاكات حقوقية ، فتعرض بعضهم للاعتقال ، التعذيب ، سحب الجنسية ، والحبس.

تم رصد ممارسات تعسفية قامت بها الحكومة البحرينية ، ممثلة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي شكلت وسيلة قمعية بوجه الفضاء المدني البحريني ، ان كان عبر حل الجمعيات الاهلية او منع ترشح المواطنين لمجالس إدارة هذه الجمعيات او فرض الرقابة المشددة عليهم من خلال قوانين وتعاميم اعتباطية. بالإضافة الى كل ذلك ، ومن ضمن هذه الإجراءات ، فرضت حكومة البحرين منذ سنة ٢٠١١ ، قيود خطيرة لقمع حرية الرأي والتعبير ، الصحافة والتجمع السلمي.

وفي ختام التقرير ، قدمت "سلام» مجموعة توصيات لضمان التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

مقدمة

«الشعب مصدر السلطات» ، مبدأ تردد عبر التاريخ ، يمثل جوهر الديمقراطية في العالم. فان الديمقراطية نظام سياسي يسمح لعامة الشعب بتقرير مصيره عبر عدة ركائز أساسية بدأً من الانتخابات ، والمشاركة في صنع القرار وصولاً الى المحاسبة والرقابة الفعالة حيث يكون الجميع سواسية أمام القانون.

صانت الاتفاقيات الدولية في موادها حق المواطن في التعبير عن رأيه والمشاركة في الحياة السياسية العامة من خلال الانتخابات وتكوين الجمعيات ولكن على الرغم من ذلك ، لا زالت المبادئ الديمقراطية تواجه تحديات خطيرة حول العالم تقوّد حقوق المواطنين بصنع القرار ، ولا سيما في مملكة البحرين.

لا يزال النظام السياسي في البحرين استبداديًا إلى حد كبير ، حيث أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة عام ٢٠٠٢ دستور البحرين دون استفتاء او تشاور ، أعطى من خلاله صلاحيات لمجلس الشورى المعين من قبله سلطات تشريعية متساوية مع مجلس النواب «المنتخب». قاوم النظام البحريني باستمرار دعوات الإصلاح الديمقراطي وتجاهل الدعوة الى حوار جامع لكل الاطراف. فتتمظهر الممارسات الاستبدادية المتزايدة في البلاد منذ عام ٢٠١١ ، من خلال منع الحق في حرية التعبير والصحافة والتجمع ، وعبر التلاعب في الانتخابات وتقييد الفضاء السياسي والمدني.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية الذي يحتفل به العالم في ١٥ أيلول/ سبتمبر من كل عام ، تستعرض منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان في هذا التقرير الموجز ، التناقض الصارخ بين المبادئ العالمية للديمقراطية والوضع الراهن في البحرين ضمن رؤية حقوقية حول مصادرة الحق السياسي.

الإطار القانوني

دولي ، تضمن التزامات البحرين ، الحقوق السياسية والمدنية لمواطنيها عبر تصديقها في سنة ٢٠٠٦ للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص في المادة ٢٢ منه على أن لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين ، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه. أما المادة ٢٥ فتنص على حق الفرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة ، وفي أن يُنتخب ويترشح في انتخابات دورية نزيهة ، وفي أن تتاح له فرصة تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة مع الآخرين.

محلي ، يكفل دستور مملكة البحرين الصادر عام ٢٠٠٢ العدالة بين المواطنين البحرينيين وحق كل منهم في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية دون تمييز ، فتنص مادته الرابعة (٤) أن العدل أساس الحكم ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.

أما المادة ١٨ من الدستور فتنص ان الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

كما تكفل المادة ٣١ ألا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون ، وبناء عليه ، ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية.

ينظم المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ مباشرة الحقوق السياسية أي الانتخابات وجاء القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ ، ١ حيث حدد موانع الترشيح لمجلس النواب في مادته الاولى. وعرف بقانون العزل السياسي في البحرين.

اما قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة (٤٣) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ ، فينص في مادته الأولى أن يكون عضو مجلس الإدارة متمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية.[٢]

١- القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢، موقع هيئة التشريع والرأي القانوني: https://www.legislation.gov.bh/HTM/K2518.htm

٢- قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة (٤٣) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، موقع هيئة التشريع والرأي القانوني: https://www.legislation.gov.bh/HTM/K٣٦١٨.htm

تحديات الممارسات الديمقراطية في الفضاء السياسي

التجربة الانتخابية التشريعية الأخيرة - انتخابات 2022 الصورية:

تعتبر الانتخابات من أبرز ركائز الديمقراطية وإن حق الشعب في تمثيل سياسي عادل وفي المشاركة في الانتخابات النيابية هو حق مكرس دوليـ ان كان في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته ال ٢١ او في المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأبرز المؤشرات في تحديد نجاح انتخابات ديمقراطية هو التوزيع العادل للدوائر الانتخابية والمشاركة الشعبية الفعالة والمتوازنة فيها.

في البحرين ، فان صلاحية توزيع الدوائر ورسم حدودها وتعيين مقاعدها مناطة بالملك. فلاستحقاق ٢٠٢٢ ، أصدر الملك مرسوم رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحديد المناطق والدوائر الانتخابية وحدودها.٣ صلاحية الملك بإصدار هكذا مرسوم تشكل احدى الاجراءات التعسفية الأوضح ضد المواطنين التي تنسف أي خطوة لإجراء انتخابات تشريعية شرعية ومستقلة. فتؤثر الطريقة الغير عادلة التي يتم بها تعيين وتحديد الدوائر والمقاعد جغرافيًا وسياسيًا بشكل كبير على نتائج الانتخابات الصادرة لكل منطقة. في المجمل ، هناك ٤٠ دائرة انتخابية في الانتخابات البحرينية الحالية ، لا تتساوى أي منها لا في الحجم ولا في عدد الناخبين ، بالإضافة الى توزيعها بشكل طائفي تخدم مصلحة السلطة.

٣- مرسوم رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحديد المناطق والدوائر الانتخابية وحدودها، موقع هيئة التشريع والرأي القانوني: https://www.lloc.gov.bh/HTM/D٤٩٢٢.htm

جاء مصير الانتخابات التشريعية عام ٢٠٢٢ ، كمصير سابقتها حيث تكرر — كما هو متوقع — قمع المعارضة البحرينية ومنعهم من المشاركة في هذا الاستحقاق ان كان عبر الترشح او التصويت.

بسبب الاجراءات الاعتباطية التي فرضتها حكومة البحرين في الفترة التي تسبق الانتخابات التشريعية ، دعا الكثير من المواطنين الى مقاطعة هذه الانتخابات٤ نظر لفقدان شرعيتها بالنسبة إليهم. تفاجئ المواطنون بازالت أسماءهم من لوائح الشطب ، خاصة الذين عبروا عن تأييدهم للمقاطعة ، وذلك كإجراء من الحكومة لمحاولة رفع من نسبة المشاركة ، فرصدت منظمة سلام في مؤتمر الصحفي «انتخابات بلا نزاهة» السنة الفائتة ، شطب حوالي ٩٤ ألف مواطن من كشوف الناخبين في البحرين ، أي ٢٧٪ من الكتلة الناخبة.[٥]

كما منعت شريحة كبيرة من المواطنين من الترشح للانتخابات التشريعية ، حيث حُددت ، في القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مباشرة الحقوق السياسية ، موانع الترشح لمجلس النواب التي عرفت بقوانين العزل السياسي. فمنع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلّة ، النواب المعارضين المستقيلين سابقا والمحكومون بعقوبة الجناية او الحبس ، أي بكلام اخر ، جميع المواطنين المعارضين الذين حوكموا ظلما بسبب ابداء رأيهم واحتجاجهم السلمي منذ انتفاضة ٢٠١١ ، من الترشح الى الانتخابات. بالتالي هذه الموانع تنتهك التزامات الدولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، حيث استهدفت الحق في حرية الرأي والتعبير المصانة في المادة ١٩ منه أولاً ، والحق في المشاركة في الشؤون العامة المكرسة في المادة ٢٥ من ذاك العهد ثانيا . وينسف أيضا أحكام الدستور البحريني ، خاصة المادة ٣١ منه. [٦] فاستعمل هذا القانون كوسيلة لتقليص التعددية السياسية وإعلان بدء مسار العزل السياسي وتعزيز سلطة الملك وديوانه.

---

٤ – دعت المجموعتان المعارضتان «الوفاق» الشيعية و«وعد» العلمانية إلى مقاطعة هذه الانتخابات بعد منعهما من تقديم مرشحين تابعين لهما، موقع فرانس ٢٤: https://www.france٢٤.com/ar/click here

٥ – شطب ٩٤ ألف ناخب من كشوفات الناخبين (منظمة سلام)، موقع مرآة البحرين: http://mirrorbah.hopto.me/news/٦٢٠٧٥.html

٦– البحرين | قراءة في مدى دستورية وقانونية حرمان قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلّة قضائياً من الترشيح لمجلس النواب، كتبه: المحامي عبدالله الشملاوي، موقع منظمة سلام: https://dhr-salam.org/ar/The extent of legality and constitutionality..

عليه ، صدرت توصيات المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في تقريرها الجديد عن انتخابات ٢٠٢٢ ،٧ حيث اعترفت ضمنيه بوجود خلل واضح في قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ ، فدعت المؤسسة في توصيتها الرابعة الحكومة الى وضع تفسير قضائي واضح ومحدد قائم على معيار موضوعي بشأن المقصود بعبارة « قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلَّة بحكم نهائي لارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور المملكة أو أيٍّ قانون من قوانينها» ، بوصفها احدى موانع الترشح لمجلس النواب.

في ظل منع شريحة كبيرة من المواطنين في المشاركة في الاستحقاق الانتخابي ، رصدت منظمة سلام وجود أكثر من ٥٩ ألف عسكري ومنتسب للأجهزة الأمنية حاضرين للمشاركة فيها حيث أشار المستشار القانوني ابراهيم سرحان خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في بيروت أن عدم تحييد العسكريين يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.٨

بالإضافة الى ذلك ، جرت الانتخابات وسط امتناع البحرين عن استقبال مؤسسات المجتمع الدولي المختصة لمراقبة الانتخابات او حتى مؤسسات المجتمع المدني البحريني المستقل. فبدورها تطرقت المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في التوصية ال١١ من تقريرها٩ الى هذا الموضوع ، داعية حكومة البحرين الى النظر في السماح لمؤسسات المجتمع المدني الخليجي والعربي مع المحلي برصد ومراقبة الانتخابات القادمة وذلك كإثبات واضح على خلو الانتخابات التشريعية البحرينية لمراقبة مستقلة اقليمية ودولية.

فكان تاريخ البحرين في تكميم المجتمع المدني والمعارضة مؤشر واضح على افتقار البلاد إلى الإصلاح والنية لإجراء انتخابات عادلة تعكس متطلبات الشعب الحقيقية الطامح للديمقراطية.

٧- تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بشأن مراقبة العملية الانتخابية في مملكة البحرين لعام 2022، التوصيات الختامية، ص١١٣: https://www.nihr.bh.org.bh/NIHR-download/documents/GenericHandler/MediaHandler/ReportforElectionsMonitoring-2022-Arabic.pdf

٨- مؤتمر صحفي | البحرين: انتخابات بلا نزاهة: https://www.youtube.com/watch?v=FkSCFcDDTes

٩- المرجع السابق

حل الجمعيات السياسية المعارضة:

في ضربة أخرى للديمقراطية في البحرين ، وفي انتهاك واضح وصريح للمادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، حلت المحكمة الادارية بعد دعوى مقدمة من قبل وزارة العدل والشؤون الإسلامية سنة ٢٠١٦ جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ، أكبر جمعية سياسية معارضة في البلاد ، وأغلق مقارها ومكاتبها بتهمة توفير «بيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والعنف». حيث اعتبرت هذه التهمة من قبل المجتمع المدني البحريني والمجتمع الدولي باطلة. فقد استنكر امين عام الأمم المتحدة آن ذاك بان كي مون حل جمعية الوفاق ، وقال ان هذه الخطوة هي الأحدث في سلسلة من القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي ، وحرية تكوين الجمعيات ، وحرية التعبير في البحرين.[١٠] وأيدت محكمة التمييز ، الحكم بإغلاق جمعية الوفاق في شباط ٢٠١٨.

وبالمثل ، تم حل جمعية «العمل الوطني الديموقراطي» («وعد») المعارضة في عام ٢٠١٧ ، حيث أصدرت المحكمة الادارية قرارا بحلها على إثر دعوى مقدمة من قبل وزارة العدل والشؤون الإسلامية. كما صدر سنة ٢٠١٩ ، قرار من محكمة التمييز البحرينية بتأييد الحكم بحل جمعية وعد وسط استنكار دولي وحقوقي واسع. على الاثر ، عبرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي للبحرين عام ٢٠١٨ عن قلقها تجاه حل حزبي المعارضة «الوفاق» و«وعد».[١١]

بعد حل أكبر الجمعيات السياسية في البلاد ، أصبح الفضاء السياسي مقيد حيث تم القضاء على العمل السياسي المنظم الذي يمثل ركيزة أساسية للديمقراطية.

١٠- الأمين العام للأمم المتحدة يستنكر حل حزب المعارضة الرئيسي في البحرين، في ١٨ يوليو ٢٠١٦:
https://press.un.org/en/٢٠١٦/sgsm١٧٩٣٥.doc.htm

١١- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي للبحرين، عام ٢٠١٨:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR/C/BHR/CO/١&Lang=en

اضطهاد النواب السابقين:

لم تقتصر الملاحقات الاعتباطية لحكومة البحرين على الجمعيات السياسية فقط ، فكانت منذ ٢٠١١ تعمد على ملاحقة النواب السابقين المنتخبين من الشعب بأبشع الطرق ، تثبت من خلالها مدى «احترامها» للديمقراطية والتمثيل الشعبي. واجه البرلمانيون السابقون سلسلة مقلقة من انتهاكات لحقوق الإنسان ، تشير إلى نمط كبير ومتكرر من قمع الأصوات المعارضة. فقد تعرض ١٦ نائب سابق اغلبهم من جمعية الوفاق الى الاضطهاد السياسي ، بحيث تعرض بعضهم للاعتقال ، التعذيب ، سحب الجنسية ، والحبس. وهنا نرى جدول يختصر الانتهاكات التي تعرض لها النواب بالأسماء. يمكن متابعة تقرير مفصل وكامل عن عن هذه الانتهاكات هنا.

الانتهاك	أسماء النواب السابقين
النواب السابقون المسجونون حاليا	الشيخ حسن عيسى (مرزوق) الشيخ علي سلمان
النواب السابقون المسقطة عنهم الجنسية	الشيخ عيسى قاسم جلال فيروز جواد فيروز عبد الهادي خلف الشيخ حسن سلطان
النواب السابقون المقيمون الآن خارج البحرين	الشيخ عيسى قاسم علي الأسود جلال فيروز جواد فيروز عبد الهادي خلف مطر مطر الشيخ حسن سلطان

النواب السابقون الذين عذبوا	جواد فيروز مطر مطر
النواب السابقون المعتقلون تعسفيا	خالد عبد العال علي العشيري الشيخ حمزة الديري جلال فيروز جواد فيروز الشيخ حسن عيسى (مرزوق) السيد جميل كاظم ابراهيم علي مطر خليل مرزوق الشيخ علي سلمان أسامة التميمي
النواب السابقون المحكوم عليهم لارتكابهم جريمة بموجب القانون البحريني والتي لا يبدو أنها تشكل جريمة جنائية معترف بها دوليا	خالد عبد العال علي العشيري علي الأسود الشيخ حمزة الديري جلال فيروز جواد فيروز الشيخ حسن عيسى (مرزوق) السيد جميل كاظم الشيخ علي سلمان أسامة التميمي

هذا الاتجاه ، خاصة الاستهداف واسع النطاق لشخصيات مثل الشيخ علي سلمان ، الأمين العام لجمعية الوفاق الإسلامية ، الذي يواجه حكم السجن مدى الحياة ، يؤكد الحاجة الملحة للبحرين لمراجعة ممارساتها في مجال حقوق الإنسان وحماية حقوق برلمانيها لضمان ديمقراطية تمثيلية صحيحة تنتج حلاً سياسيا واضح يبدئ من الحوار.

إغلاق الفضاء المدني

التضييق على الجمعيات الأهلية:

وسط التضييق المنهج التي تتعرض له الساحة السياسية المعارضة والمستقلة في البحرين ، لم يفرغ الفضاء المدني من التعديات السافرة بحقه من ضمن سلسلة هذا التضييق. تعرضت الجمعيات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني لانتهاكات حقوقية ، حيث من خلال أفعالها تجاوزت الحكومة البحرينية المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أحقية الفرد في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين ، وإنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه. وبالتالي تستذكر سلام بعض أبرز الاحداث التي حصلت مع هذه المؤسسات:

- ففي عام ٢٠٠٤ تم حل مركز البحرين لحقوق الانسان تحت ذريعة قيام المركز بأعمال مخالفة لقانون الجمعيات لسنة ١٩٨٩.
- حل جمعية المعلمين عام ٢٠١١ بعد مشاركة رئيسها وعدد من مجلس الإدارة في احتجاجات فبراير /شباط ٢٠١١ واتهامها بالتحريض.
- حل عام ٢٠١٤ مجلس الإسلامي العلمائي البحريني ، أعلى هيئة دينية شيعية في البحرين.
- حل جمعيتي الرسالة والتوعية الإسلامية عام ٢٠١٦.

اما بسبب قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة (٤٣) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ ، ولما نص أن يكون عضو مجلس الإدارة متمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية ، بدء العزل المدني يتجلى باستبعاد مواطنين عن مجالس إدارات الجمعيات الأهلية بعضهم كان ينتمي لجمعيات سياسية منحلة. ففي يناير ٢٠٢٠ تم استبعاد عضوتين من مجلس إدارة الإتحاد النسائي البحريني من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

في نوفمبر ٢٠٢١ رفضت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ترشح عدد ١٤ شخصا من أصل ١٦ عضوا تقدموا لانتخابات صندوق سار الخيري للدورة ٢٠٢٢- ٢٠٣٣. وتم قبول عضوين فقط. وفي ٢ ديسمبر استلم صندوق سار الخيري خطاب من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية يفيد

بالموافقة على ٤ مرشحين آخرين ، ليصبح عدد من تم قبول ترشحهم ٦ من أصل ١٦ شخصا تقدموا بطلب الترشح. ومن جهة أخرى رفضت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية طلب ترشح ٣٠ شخص من أصل ٣٤ على ثلاث دفعات. كل ذلك وفقا لبيان سابق صادر عن منظمة سلام عام ١٢,٢٠٢١ ومنع ثلاثة أعضاء سابقين في جمعية وعد المنحلة هم عبد الجليل يوسف ، وعيسى إبراهيم ، ومحسن مطر ، في ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ من الترشح لمجلس إدارة جمعية البحرين لحقوق الإنسان الإدارة بسبب قوانين العزل السياسي والمدني سالفة الذكر.[١٣]

مثلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وسيلة قمعية بوجه الفضاء المدني البحريني ، ان كان عبر حل الجمعيات الاهلية او رفض ترشح المواطنين لمجالس إدارة هذه الجمعيات او فرض الرقابة المشددة عليهم من خلال سلسلة تعاميم للجمعيات الاهلية في ١٠ يناير/كانون الثاني عام ٢٠٢٠ متمثلة بإخضاع أسماء المرشحين لعضوية مجلس إدارة الجمعيات للتدقيق الأمني[١٤] وعدم جواز جمع المال او استلام او تحويل الأموال الى بعد ترخيص من الوزارة ذاتها.[١٥]

١٢- منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان: حكومة البحرين تمارس العزل المدني بعد العزل السياسي، بيان عام ٢٠٢١: https://org.dhr-salam/%d٨%b٨%d٨%٨٦%d٩%٨٥%d٩%/%٨٤%d٩%٨٤%d٩%-٨٥%d٩%a٧%d٨%٨٤%d٩%b٣%d٨%-a٩%d٨%٨٥%d٩%d٨%a٨%d٩%b٧%d٨%a٧%d٨%b١%d٨%٨٢%d٩%٨٥%d٩%٨a%d٩%af%d٨%d٨%٨٤%d٩%a٧%d٨%-٨٢%d٩%٨٨%d٩%٨٢%d٩%ad%d٨%٨٨%d٩%-a٩%٣-٨٦%d٩%a٧%d٨%b٣%d٨%٨٦%d٩%a٥%/

١٣ استبعاد ٣ مرشحين من «بحرينية حقوق الإنسان» تكريس لمشاريع العزل (منتدى البحرين)، موقع مرآة البحرين نقلاً عن منتدى البحرين: http://me.hopto.mirrorbah/news/٦٠٩٩٢.html

١٤- "العمل": إخضاع أسماء المرشحين لإدارات الجمعيات لـ "تدقيق أمني"، موقع البلاد: https://www.albiladpress.com/newspaper/٤١٢٦/٦٢٣٧٦٩.html

١٥- عدم جواز جمع المال او استلام او تحويل الأموال الى بعد ترخيص من وزارة العمل، موقع البلاد: https://www.albiladpress.com/newspaper/٤١٢٦/٦٢٣٧٦٩.html

قمع حرية الرأي والتعبير:

كما وصلت عدد انتهاكات حرية الراي والتعبير بحق نشطاء المجتمع المدني في البحرين منذ ال ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠٢٢ ال ١٨١١ انتهاك بحسب رابطة الصحافة البحرينية.١٦ فتحت ذريعة حفظ النظام والأمن ، تستدعي حكومة البحرين النشطاء عبر التواصل الاجتماعي١٧ بسبب تغريدة أو نقل خبر أو معلومة معينة. فتنتهك الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني التابعة لوزارة الداخلية المسؤولة عن الرقابة المتشددة على وسائل التواصل ، حق المواطنين المصان في المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتقيّد حقهم في حرية الرأي والتعبير. فأسفرت اعتقالات النشطاء كعبد الهادي الخواجة ، وغيره من معتقلي الرأي واستدعاءات المواطنين المشاركين في احتجاجات سلمية ، الى اغلاق الفضاء المدني وتبدد الحرية.

فقد صنفت منظمة فريدوم هاوس البحرين من ضمن أدنى الدول من حيث مؤشرات الحرية وأخذت ١٢/١٠٠. اعتبرت المنظمة أن السلطة في البحرين قامت بشكل منهجي بإلغاء مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والحريات المدنية ، وتفكيك المعارضة السياسية ، وقمع المعارضة المستمرة ذات الأغلبية الشيعية.١٨ ولابد من الإشارة الى ان حرية الصحافة هي ايضـ احدى ضمانات المجتمعات الديمقراطية. فتعزز الصحافة الحرة والنزيهة عبر سلطتها المساءلة ، المراقبة وكشف الفساد حيث تسلط الضوء على القضايا السياسية والمجتمعية لمساعدة المواطنين في المساهمة بصنع القرار. لطالما تعرّضت الصحافة في البحرين لرقابة مشددة ولقيود مفروضة على حريتها. فمارست حكومة البحرين إجراءات قمعية تجاه الصحافيين المستقلين والمعارضين فعرضتهم للمضايقة والترهيب والاعتقال وحتى لإسقاط الجنسية.[١٩]

إ غلاق صحيفة الوسط في ٤ يونيو ٢٠١٧ ، ٢٠ والتي أمرت به وزارة شؤون الإعلام البحرينية كانت الضربة القاضية بالنسبة للإعلام الحر في البحرين. فاضطرت الصحيفة إلى وقف عملياتها ، وانهاء عقود أكثر من ١٨٥ موظفا بدوام كامل وبدوام جزئي في ٢٤ يونيو ٢٠١٧ نتيجة ذلك.

١٦- رابطة الصحافة البحرينية: ٤١ انتهاكاً بحق الصحافيين ونشطاء المجتمع المدني خلال العام ٢٠٢٢: https://org.bahrainpa?p=٢١١٨

١٧- الداخلية: استدعاء عدد من مستخدمي «السوشيال ميديا» نشروا رسائل تمس بحفظ النظام، موقع صحيفة الوطن، عام ٢٠٢٠: https://net.alwatannews/article/Bahrain/٨٦١٢٥٠/

١٨- البحرين، موقع فريدوم هاوس، عام ٢٠٢٣: https://org.freedomhouse/country/bahrain/world-freedom/٢٠٢٣

١٩- إسقاط الجنسية في البحرين: ٤ صحافيين ينتظرون العدالة والإنصاف، موقع رابطة الصحافة البحرينية، عام ٢٠٢٣: https://org.bahrainpa/?p=٢٠٢٣

٢٠ لبحرين: إغلاق الصحيفة المستقلة الوحيدة، موقع هيومن ريتس ووتش، يونيو/حزيران ١٨, ٢٠١٧: https://www.hrw.org/news/٢٠١٧/٠٦/١٨/٣٠٥١٦٧

التوصيات

نتيجة كل ذلك، وبمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، تحث منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان حكومة البحرين على:

- الالتزام بالمادة ٢٢ و٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣١ من الدستور البحريني.

- الغاء تشريعات العزل السياسي وأهمها القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مباشرة الحقوق السياسية.

- الغاء قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة (٤٣) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩.

- الافراج عن المعتقلين السياسيين ، خاصة النواب السابقين المسجونين حاليـ أي الشيخ علي سلمان والشيخ حسن عيسى (مرزوق) وبقية قيادات المعارضة والنشطاء الحقوقيين.

- وجوب المضي قدمـ في مسألة الأمن والسلام لجميع المواطنين البحرينيين سواسية للعمل نحو مسار ديمقراطي سليم.

- تخفيف القيود المشددة على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

- إقامة انتخابات حرة ونزيهة وبإشراف هيئات مستقلة.

- فتح قنوات الحوار البناء التي تنتهي بالتحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

SALAM For Democracy And Human Rights
info@salam-dhr.org
www.salam-dhr.org